قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990 -2013)#

أ . م . د. سامي عبيد محمد*
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

م . م. زاهد قاسم بدن**
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة ميسان

المستخلص:

تُعد البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي، إذ سجل الاقتصاد العراقي معدلات بطالة مرتفعة تصل إلى أربعة أضعاف المعدل الطبيعي للبطالة أو اكثر، وكان السبب الرئيس لظهور معدلات البطالة وارتفاعها في الاقتصاد العراقي الاختلالات الهيكلية المزمنة المتأتية من الاختلال في الهيكل الانتاجي، واختلال الميزان التجاري، واختلال سوق العمل، وتبين من خلال أنموذج (ARDL) أن هناك تكاملاً مشتركاً طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، من خلال الأنموذج جرى توضيح تأثير المتغيرات ومعنويتها ودرجة مرونتها، واختتمت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات الدالة:

الاختلال الهيكلي، البطالة، الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء، البطالة القطاعية، البطالة الدورية.

بحث مستل من اطروحة الدكتوراه العائدة إلى الطالب زاهد قاسم بدن.

* E-mail: altmimiu@yahoo.com

** E-mail: zihadibadan@yahoo.com

المقدمة:

تُعد البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه معظم الاقتصادات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن اقتصاد لآخر، وباختلاف مستويات تقدمها، إلا أن هذه المشكلة تُعد مؤشراً له دلالة على انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير، إذ تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وظهور مشكلات لا حصر لها، ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة بحالة الدورة الاقتصادية (Economic cycle) للدول، والاقتصاد العراقي واحد من الاقتصادات التي تعاني من مشكلة البطالة لأسباب مختلفة وفي مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتمثلة باختلال الهيكل الإنتاجي، واختلال هيكل التجارة الخارجية، واختلال سوق العمل، وباستخدام أنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء الزمني (ARDL)، وقد جرت صياغة الأنموذج القياسي وتطبيق العديد من الاختبارات التي يمكن من خلالها معرفة أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي حتى يتسنى للباحث وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة والتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات.

أهمية الدراسة:

أ- إن معرفة الاسباب الحقيقة لحدوث مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي، هو الخطوة الرئيسة والأساسية لاتخاذ السياسة المناسبة لمعالجة المشكلة.

ب- إن آثار هذه المشكلة على الاقتصاد تستدعي المزيد من البحث، لغرض الوصول إلى أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.

مشكلة الدراسة:

تتدفق سنوياً موارد مالية ضخمة في الاقتصاد العراقي متأتية من استخراج النفط الخام وتصديره في الأسواق العالمية، بيد إن هذه الموارد لم تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتخلص من الركود والبطالة في الاقتصاد العراقي.

هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بيان المتغيرات الرئيسة المؤثرة في ظاهرة البطالة في العراق وقياس أثرها خلال المدة (1990-2013)، والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه المشكلة في الاقتصاد العراقي، ومن الممكن أن يساعد في اتخاذ التدابير اللازمة من السلطات المختصة ومتخذي القرار في رسم السياسة الاقتصادية.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها إن حدوث الاختلالات الهيكلية، وانطباع صفة الريعية في الاقتصاد العراقي، كان سبباً رئيساً في حدوث مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2013- 1990).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي بداءً من الفرضية التي قامت عليها الدراسة لغرض الوصول إلى النتائج، ولغرض توضيح العلاقة الدالية بين البطالة والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2013-1990)، فضلاً عن استخدم الاقتصاد القياسي للقيام بتقدير الدالة وتطبيق بعض الاختبارات الاحصائية التي تساعد في معرفة المشكلة ومحاولة وضع الحلول التي تتناسب والأهداف التي يسعى الباحث في الوصول اليها.

1- مفهوم البطالة Concept of Unemployment

البطالة هي مشكلة اجتماعية أسبابها اقتصادية ذات صفة عالمية إذ قد تظهر في أي دولة في العالم، وهذه المشكلة قد تمثل مشكلات اجتماعية منبثقة من مشكلات اقتصادية فتنتشر آثارها، لأنها تسبب تعكير صفو الحياة للأفراد وتثير قلق المجتمعات لأنها تزعزع استقرار الفرد الذي يفقد عمله، أو يتخرج من دراسته فلا يجد عملاً أو يصل إلى سن البلوغ ويصبح على مستوى المسؤولية، ثم لا يجد عملاً وهذا ما يفرز انعكاسات اجتماعية تصل إلى الجرائم والانحرافات السلوكية، الناجمة عن الإحباط الذي يلازم الفرد الذي يصطدم بالبطالة[1]، تعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة* في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، إلا أن تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) الذي يعرف الفرد العاطل (بأنه كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه ويسعى اليه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، لكنه لا يجد هذا

[1] رزاق ذياب شعيب، واقع البطالة في العراق (2003-2009)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد (6)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، نيسان 2012، ص 102.

* عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الاطفال (دون سن العمل) والعجزة كبار السن (فوق سن العمل).

العمل)[1]. تعرف البطالة ايضاً بأنها عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توفرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، ويمكن أن تكون البطالة كاملة عندما يعجز الفرد عن الحصول على عمل مناسب على الرغم من أنه قادر ومستعد له، أما البطالة الجزئية فهي تخفيض مؤقت في ساعات العمل العادية، وكذلك توقف أو نقص الكسب بسبب وقف مؤقت للعمل من دون انهاء علاقة العمل لأسباب اقتصادية وتكنولوجية، وتسمى البطالة في مثل هذا النوع البطالة الهيكلية[2].

عدّت منظمة العمل الدولية أن العاطل عن العمل هو كل انسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى، ومن خلال التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل يمكن عدّه عاطلاً عن العمل، فنجد أن كلاً من التلاميذ والمعاقين وربات البيوت والعسكريين ومن فقد الأمل في العثور على عمل، ومن هم في غنى عن العمل لا يمكن عدّهم عاطلين عن العمل، وينظر ايضاً إلى مفهوم البطالة على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل، الذي يعتمد على العرض والطلب ويتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقييد بها.

2- انواع البطالة Kind of unemployment

لم تعد البطالة في تعريفها ومفهومها الاقتصادي تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل، وهو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث صنفت أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة، ولكي نتعرف على أشكال البطالة، جرى تقسيمها على النحو الآتي:

2-1- البطالة الاحتكاكية frictional unemployment

هي البطالة الناجمة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، وتحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، المشكلة الأساسية هي أن

[1] كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع، الاثار، اليات التوليد وسبل المعالجة، أيلول 2011، ص 3.

[2] 2-linda Levine. The increase in unemployment. Sine 2007. Is it cyclical or structural ,January 24. 2013 ,P1.

الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر، وقد تطول مدة البحث عن العمل نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية، ولنقصها لدى الطرفين مما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، ولو توفرت المعلومات لدى الطرفين انخفضت المدة التي يتعطل فيها العامل بحثاً عن العمل[1]. يرى عدد من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة التعطل وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف، ويعتقد هؤلاء إن نظام إعانة البطالة يؤدي دوراً مؤثراً في خفض كلفة البحث عن العمل ومن ثم يسهم في انخفاض حجم البطالة الاحتكاكية ومعدلها[2].

2-2- البطالة الهيكلية Structural unemployment

تتمثل في البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى وتصيب جانباً من القوه العاملة، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه وخبراتهم، وأن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي أما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل.

وتسمى العملية الجديدة التي تتمثل في انتقال الوظائف إلى ما وراء البحار(هجرة الوظائف) وتسمى (OFFSHORING) وأدت هذه العملية إلى وضع الهند، وبعض دول جنوب شرق آسيا على الخريطة كسوق للشركات الأجنبية، وسببت في انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة فحدثت البطالة في البلد الأم[3]، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي

---

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد ستروب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، ترجمة: د. محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 437 .

[2] باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 619 .

[3] توبين ميربديث، الفيل والتنينين صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد (359)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، ص 111.

لحق بالصناعات التي كانوا يعملون فيها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات صاعدة، فتحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب، في هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة عمل، لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوفرة، وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض العمل. أي أن الاقتصاد وفي حالة ما يواجه حالة فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب في سوق عمل آخر، ويظل هذا الاختلال قائماً إلى أن تتوافق قوى العرض وقوى الطلب، مثل هذا النوع من البطالة ظهر لأول مرة عند اكتشاف النفط وإحلاله محل الفحم كمصدر للطاقة مما أدى إلى زيادة الطلب في سوق العمل للصناعة النفطية، وزيادة عرض العمل في صناعة الفحم التي تعرضت للبطالة في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، مما أجبرهم على ترك هذه الأماكن والرحيل إلى أماكن أخرى بحثاً عن عمل، أو لتعلم مهارات جديدة، كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، ومن خلال ارتفاع درجة مكننة العمليات الإنتاجية (Atomization) وظهور الإنسان الآلي في صناعات معينة[1]؛ مثل صناعة السيارات وقد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الخطوط الإنتاجية القديمة.

2-3- البطالة الدورية Cyclical unemployment

تحدث هذه البطالة في مرحلة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين مدة وأخرى؛ لأن الاقتصاد في دول العالم كلها وبمتغيراته جميعاً لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة وبصورة منتظمة، بل يمر في مرحلة من الصعود والهبوط، وبحركة دورية يتراوح مداها بين ثلاث وعشر سنين ويطلق عليها الدورة الاقتصادية (Business cycles) ولها خاصية التكرار الدورية، نظر كينز إلى مثل هذه البطالة كنتيجة لقصور في الطلب الفعال إذ يمكن علاجها من خلال زيادة الطلب الكلي الفعّال[2]. تكون الدورة الاقتصادية في مرحلة الرواج أو التوسع بحيث يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن

[1] Richard A. Brecher and zhigichen, unemployment of skilled and unskilled labor in an open economy international trade, migration and outsourginy, Canada, September .2008 ,P1.

[2] د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك الكتاب الثاني، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص 483.

يصل إلى نقطة الذروة، عند هذه النقطة تحدث الأزمة وهي نقطة التحول في النشاط الاقتصادي، وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بمكوناته جميعاً نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش، إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش بعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى ومن خلال عملية تعاقب حالة النشاط الاقتصادي، وفي مرحلة الانكماش سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، كالسيارات والأجهزة الكهربائية ونتيجة لذلك ينخفض حجم الإنتاج ويهبط الإنفاق الاستثماري ويرتفع معدل البطالة. أذن البطالة الدورية هي الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد، إذ يواجه الاقتصاد أوقاتاً من الانخفاض في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، إلاّ أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

2-4- البطالة المقنعة Disguised Unemployment

إن وجود أعداد من القوى العاملة التي تزيد على حجم الإنتاج السائد ويمكن الاستغناء عنها من دون التأثير في حجم الإنتاج، مما يعني أن الإنتاجية الحدية لهم مساوية للصفر[1]، لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة عن العمل، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة من دون التأثير في العملية الإنتاجية، وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم اسهامها في العملية الإنتاجية، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، ولكن من الناحية العملية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج، وهو أمر يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، يوجد هذا النوع من البطالة في القطاع الحكومي، بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد، طمعاً في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى بحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة[2].

---

[1] مالكوم جبلز، وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: د. طه عبدالله منصور، د. عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 320.

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: د. محمود حسن حسني، د. محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009، ص 328.

2-5- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

تعد البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية في مدد زمنية معينة هي بطالة موسمية، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع السياحة أو الزراعة وكذلك بعض المنتجات الموسمية مثل المثلجات، مرحلة من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات وظائفهم مؤقتاً[1].

2-6- البطالة المستوردة Imported Unemployment

هي البطالة التي تواجه جزءاً من القوة العاملة المحلية في قطاع معين، بسبب انفراد أو احلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حالة انخفاض الطلب على سلعة معينة وارتفاع الطلب على سلع مستوردة[2].

2-7- البطالة القطاعية Sectorial Unemployment

تحدث هذه البطالة في قطاعات تعتمد على مواد أولية غير متوفرة محلياً مما يجعل العملية الإنتاجية تتوقف كلياً أو جزئياً ريثما يجري تأمين المواد اللازمة لها، كما هو الحال في مدة الحصار الاقتصادي على العراق، وتوقف استيراد المواد الأولية فأدى ذلك إلى توقف الكثير من الصناعات المحلية ونتج عن ذلك بطالة قطاعية[3].

3- البطالة في العراق للمدة (2013- 1990)

تُعد البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وذلك لآثارها الوخيمة في الاقتصاد، وقد استفحلت هذه المشكلة منذ التسعينيات من القرن الماضي، بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وتسريح ما يقارب مليون عسكري، ليدخلوا إلى سوق العمل من دون مهارات ومؤهلات للحصول على عمل، وأخذت المشكلة تتجذر أكثر في ظل الحصار الاقتصادي على العراق، فتدهورت الأوضاع الاقتصادية وتزايدت معدلات البطالة، واستمرت المشكلة على هذا الحال حتى عام 2003، وبعد التغير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق، كان الاقتصاد العراقي يعيش أسوأ حالاته من تدمير

[1] د. صاولي مراد، د. بن جلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 3 ديسمبر 2012، ص 317.

[2] توبين ميريديث، مصدر سابق، ص 155.

[3] د. محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد (4)، جامعة واسط، 2011، ص 219.

للبنى التحتية ومؤسسات القطاع العام، وتضاؤل الفرص أمام نشاط القطاع الخاص[1].
إن سياسة الدولة في استيعاب العاملين في أجهزة الدولة ولاسيما الأمنية منها لم تنجح في استيعاب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية، إذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما جعل من الصعوبة مكافحتها بسبب المردودات السلبية المتولدة عنها .

3-1- حساب معدل البطالة في العراق

يسعى البحث لحساب معدل البطالة في العراق وتحليل بعض العوامل الكامنة وراءها، لزيادة فهم البطالة ومعرفة أسبابها الحقيقية وكالآتي:

3-1-1- حساب معدل البطالة في العراق للمدة (2013- 1990)

يُعد موضوع تقدير عدد العاطلين عن العمل في الاقتصاد الوطني أحد أهم المواضيع التي يهتم بها صانعو السياسة الاقتصادية، إذ يقدر حجم البطالة في الدول المتقدمة عن طريق قياس الاستخدام غير الكامل، و يعرف العاطلون عن العمل بأنهم من دون عمل ويبحثون عنه بجدية، ففي الدول النامية فأن تقدير حجم البطالة لا يعكس درجة استخدام العمالة بشكل صحيح، بل يقلل من معدل البطالة بمقدار كبير فتظهر أقل من المعدل الفعلي، وذلك للصعوبة التي تواجه الدول النامية في تحديد مفهوم أصحاب الوظائف والباحثين بجدية عن العمل، وذلك لوجود أفراد يشغلون أكثر من وظيفة وأفراد يعملون لحساب عوائلهم وأفراد يعملون بعض الوقت، وأفراد يعملون كل الوقت من دون إنتاجية تذكر، هذا فضلاً عن الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب يأسهم أو إحباطهم، وذلك كله يبين مدى الاختلاف في استخدام مقاييس البطالة أو كيفية احتساب تلك المؤشرات، أو أنه يبين الصعوبات نتيجة لانتشار أنواع عديدة للبطالة في الدول النامية، إلا أنه على الرغم من ذلك ظهرت محاولات كثيرة لتقدير حجم البطالة في الدول النامية اعتماداً على طرائق معينة تنسجم وظروفها، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية، أو هيكلية أو دورية أو بطالة مقنعة، أما بالنسبة للمقاييس والمؤشرات التي أعتمدها الباحث في الوصول إلى معدل البطالة خلال سنوات الدراسة بالاعتماد على المعادلات الآتية[2]:

---

[1] كامل علاوي كاظم، مصدر سابق، ص 3 .

[2] د. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (6)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، 2009، ص 181.

$$PT = PA + PNA \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

إذ إن : PT تمثل السكان في سن العمل بين (15-65) سنة، PA تمثل السكان النشطين اقتصادياً (العرض الكلي للعمل)، PNA تمثل السكان غير النشطين (الطلبة، وربات البيوت، والعسكريين، والمساجين، والمعاقين)

$$PA = PO + STR \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

PO يمثل العاملين في القطاعات الاقتصادية (الطلب على العمل)، STR الذين لا يعملون ولكنهم يرغبون في العمل ويبحثون عنه بالأجر السائد (الاختلال في سوق العمل) .

$$Un_t = \frac{STR}{PA} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

Un_t تمثل معدل البطالة في الاقتصاد العراقي، الجدول(1) حصيلة المعادلات أعلاه.

يبين الجدول أن معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي مرتفعة طيلة مدة الدراسة فكانت 45.9 % في عام 1990 و 50 % في عام 1993 ثم ارتفعت إلى 53.6 % في عام 1996، واستمرت بهذا المستوى حتى عام 2002 فكان معدل البطالة 23.8 %، ثم بدأت تنخفض معدلات البطالة بعد التغير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003، على الرغم من بقائها أعلى من المعدل الطبيعي للبطالة، فقسم من البطالة يعود إلى الاختلال في سوق العمل الناجم عن عدم توافق مخرجات نظام التعليم، مما ولد فجوة واضحة مابين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل، مما جعل معظم من هم مؤهلون وراغبون وقادرون لا يجدون عملاً أي يكونون في حالة بطالة، وهذا جعل التعليم في شكله الحالي يغرس في نفوس الأفراد الفهم الخاطئ للعمل، وينظر الخريجون إلى أن العمل المناسب الوحيد هو في القطاع العام، ذلك إن كثيراً من حملة الشهادة الجامعية، أو أقل يرفضون القيام ببعض الأعمال التي يرونها لا تتناسب والمؤهل التعليمي الذي حصلوا عليه، وهم بذلك يفضلون البطالة على العمل[1]. خلال المدة (2004-2013) كانت معدلات البطالة تتراوح بين أعلى معدل لها وقدره 33 % في عام 2006، وأقل معدل في عام 2013 وبمعدل 17 %، مما يعني ان معدلات البطالة بقيت أعلى من المعدل المقبول، الذي يستطيع

---

http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_09.pdf

[1] جمال داود سلمان، البطالة تعرقل التنمية وتؤدي إلى انتشار الجريمة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (26)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001، ص 18.

الاقتصاد استيعابه، ويمكن القول إن مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي في الأجل الطويل تعود إلى ضعف الاستثمار واختلال توزيعه بين القطاعات الإنتاجية، واختلال سوق العمل العراقية، فضلاً عن اختلال التجارة الخارجية وارتفاع معدلات الانكشاف الاقتصادي أمام العالم الخارجي.

الجدول (1)

السكان في سن العمل وعرض العمل والطلب علية والبطالة في الاقتصاد العراقي

الف نسمة

البيان / السنوات	(1)PT السكان في سن العمل	(2)PNA السكان غير النشطين	(3)PA السكان النشيطون	(4)PO العاملون في القطاعات	(5)STR السكان العاطلون	(6)Un_t معدل البطالة %
1990	8988	3764	5224	2825	2399	45.9
1991	9426	4125	5301	2907	2394	45.1
1992	10005	4071	5934	2979	2955	49.7
1993	10331	4071	6260	3081	3179	50.7
1994	10672	4105	6567	3206	3361	51.1
1995	11293	4167	7126	3363	3763	52.8
1996	11744	4209	7535	3513	4022	53.3
1997	11897	4192	7705	3694	4011	52
1998	12053	4244	7809	3882	3927	50.2
1999	12428	4274	8154	4107	4047	49.6
2000	12803	4313	8490	4391	4099	48.2
2001	13202	4409	8793	4722	4071	46.2
2002	13602	4580	9022	6866	2156	23.8
2004	14705	4904	9801	7317	2484	25.3
2005	14953	4893	10060	7578	2482	24.6
2006	15213	4935	10278	6814	3464	33.7
2007	15599	5028	10571	7148	3423	32.3
2008	16062	5127	10935	7479	3456	31.6
2009	16397	5227	11170	7810	3360	30

2010	16810	5473	11337	8141	3196	28.1
2011	17196	5719	11477	9234	2243	19.5
2012	17659	5838	11821	9643	2178	18.4
2013	17994	5942	12052	9926	2126	17.6

المصادر:

- العمود(1،2،4) وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، احصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، اعداد مختلفة.
- الأعمدة (3،5،6) احتسبت من قبل الباحث .

3-1-2- محددات البطالة في العراق

يدخل بناء الانموذج كجزء من مكونات معظم العلوم وذلك لأن العلاقات التي تحكم الظواهر تكون عادة غاية في التعقيد، إذا ما أخذت كما هي عليه في واقعها الفعلي والأنموذج (Model)، هو أداة لتمثيل الظاهرة المعنية بالدراسة بالشكل الذي يبرز العلاقات السائدة فيها وباتجاه خدمة الاهداف المتوخاة منه، بما يتناسب والإمكانات المتوفرة لذلك، وعندما تكون الظاهرة المعنية ظاهرة اقتصادية فأن الانموذج هو أنموذج اقتصادي[1].

يعرف الأنموذج الاقتصادي (Economic Model) بأنه منظومة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، الغرض منها تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التعقيد وممثلة للواقع، أما الانموذج القياسي (Econometric Model) فهو أنموذج اقتصادي يتضمن فضلاً عن العلاقات النظرية الممثلة رياضياً، ومتغيرات عشوائية، وهو يتكون من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات لأغراض التحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة، ويرمز لها برموز رياضية، وتصور العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في صورة دوال (Functional Form) وتتطلب هذه الخطوة تحديد ما يلي[2]:

أ- المتغير المعتمد (Dependent Variable) لأنه يفترض به أن يكون معتمداً (دالياً) وظيفياً على متغيرات أخرى، أو المتغيرات المستقلة (Independent Variables) التي تمارس

[1] د. محمد حسين باقر، نماذج الاقتصاد الكلي في تهيئة مؤشرات الخطط الخمسية، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، دراسة رقم 293، بغداد، 1985، ص 1.

[2] د. طالب حسين نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، جامعة بغداد، 1991، ص 20.

تأثيرها على المتغير التابع، وتسمى هذه العلاقة بالعلاقة الدالية (Function Relationship)، ويراد بها إن كل تغير يحصل في قيمة المتغير المستقل (x) يؤدي الى حصول تغير في قيمة المتغير التابع (y).

ب- التوقعات النظرية المسبقة حول اشارة معلمات الدوال وحجمها، وهذه التوقعات المسبقة هي معايير نظرية نستند اليها عند تقويم نتائج التقدير للأنموذج .

إن بناء أنموذج هو التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة معادلات، لذا تُعد هذه المرحلة هي أولى مراحل نماذج الاقتصاد وأهمها، إذ يكون تحديد متغيرات الانموذج التي تقسم على متغيرات داخلية وتحدد قيمتها من خلال الانموذج، ومتغيرات خارجية مستقلة تحدد قيمتها من خارج الانموذج كما يتوقف نوع الصيغة لمعادلة ما (خطية أو نصف خطية أو غير خطية) على ما تفترضه النظرية الاقتصادية، أو ما يوصي به شكل انتشار النقاط، أو ما اثبتته الدراسات التطبيقية السابقة، كما يتحدد في هذه المرحلة إشارة المعلمة وحجمها بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية[1].

يهدف القياس الاقتصادي إلى تقييم العلاقات الاقتصادية بين المعلمات لتساعد في اتخاذ القرار، ومن ثم صياغة السياسة الاقتصادية السليمة، ويهيئ الاقتصاد القياسي القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية لتساعد متخذ القرار في رسم السياسة الحالية، والتنبوء باتجاهات هذه المتغيرات مستقبلاً من أجل معالجة مشكلة تقع بالمستقبل أو تلافيها أو وضع برامج إصلاح اقتصادي. إن الأنموذج الاقتصادي القياسي موضوع الدراسة يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، وفي هذا النوع من البيانات تكون لدينا مشاهدات خلال مدة زمنية، وسوف نستخدم في هذا البحث بيانات السلاسل الزمنية للمدة (1990-2013) وسيكون الاعتماد على معادلة الانحدار المتعدد التي تأخذ الشكل الآتي:

$$AUnt = f(ISPt, ISTt, IMLt, GDP) \quad \cdots \quad (4)$$

إذ ان : AUn_t تمثل معدل البطالة وهي المتغير التابع (Y_t) الذي كان الحصول على معدلاته من المعادلة (3) وفقاً لبيانات وزارة التخطيط، المجاميع الإحصائية.

[1] د. أنمار أمين حاجي، وآخرون، الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2002، ص 22.

- ISP_t تمثل اختلال الهيكل الإنتاجي (X_1) في الاقتصاد العراقي للمدة (2013-1990)
- IST_t تمثل الاختلال في هيكل التجارة الخارجية للعراق خلال المدة (2013-1990)، ممثلة في الانكشاف الاقتصادي (X_2) .
- IML_t تمثل الاختلال في سوق العمل (X_3)، وهي تمثل الفرق بين عرض العمل والطلب علية في العراق للمدة (2013-1990).
- $GDPt$ تمثل الناتج المحلي الإجمالي (X_4) الذي أخذ من المجاميع الاحصائية للمدة الزمنية الخاصة بالدراسة.

ويلخص الجدول (2) بيانات الانموذج :

الجدول (2)

يمثل البطالة Y_t كمتغير معتمد والعوامل المؤثرة في البطالة

البيان / السنوات	(1) Y_T البطالة	(2) X_1 اختلال الهيكل الانتاجي	(3) X_2 اختلال التجارة الخارجية	(4) X_3 اختلال سوق العمل	(5) X_4 الناتج المحلي الاجمالي
1990	45.9	89.3	34.12	2399	36197.7
1991	45.1	93.8	11.46	2394	32566.9
1992	49.7	96.3	12.80	2955	49459.2
1993	50.7	96.8	10.84	3179	124479.1
1994	51.1	85.1	10.89	3361	616198.4
1995	52.8	99.4	10.67	3763	1940994.2
1996	53.3	104.3	10.71	4022	2219294.8
1997	52	103.7	43.71	4011	3363571.5
1998	50.2	104.9	50.16	3927	4731482.7
1999	49.6	107.4	56.35	4047	6411433.1
2000	48.2	101.1	65.99	4099	7523807.3
2001	46.2	72.1	68.98	4071	41314568.5

41022927.4	2156	71.94	56.3	23.8	2002
47958545.6	2484	98.30	44.6	25.3	2004
64000065.6	2482	97.13	46.2	24.6	2005
124323571	3464	81.04	46.1	33.7	2006
146876261	3423	85.95	49.8	32.3	2007
189889500	3456	99.15	45.5	31.6	2008
166448965	3360	97.25	42.3	30	2009
211110632	3196	72.57	40.7	28.1	2010
281347472	2243	63.95	37.4	19.5	2011
245186419	2178	65.87	38.2	18.4	2012
287186419	2126	61.01	42.1	17.6	2013

المصادر:

- العمود (1) من المعادلة (3) وفقا لبيانات وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، بغداد.
- العمود (2) وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية، القوى العاملة، الحسابات القومية، بغداد،اعداد مختلفة.
- العمود (3) وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية، التجارة الخارجية، الحسابات القومية، بغداد،اعداد مختلفة.
- العمود (4) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، احصائية القوى العاملة، بغداد.
- العمود (5) وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد،اعداد مختلفة.

لذا يأخذ الانموذج القياسي الشكل الآتي:

$$Y_t = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + \varepsilon_t \quad \text{.....(5)}$$

وقد مثلت الدالة اللوغاريتمية الانموذج أفضل تمثيل فكانت الدالة بالشكل الآتي:

$$LnY_t = lnB_0 + B_1lnX_1 + B_2lnX_2 + B_3lnX_3 + B_4lnX_4 + \varepsilon_t \quad \text{... ... ... (6)}$$

لغرض تحليل انحدار الأنموذج القياسي لدالة البطالة في الاقتصاد العراقي أستخدم الباحث سلسلة زمنية للمدة (1990-2013)، وفيما يلي نجري بعض الاختبارات قبل تحليل الانحدار وفقاً لمنهجية (ARDL) وكالآتي:

4- استخدام أنموذج (ARDL) للقياس الاقتصادي

يُعد (ARDL) أحد النماذج التي لها أهمية كبيرة في تضمين المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة، ويكون استعمال نماذج الإبطاء في تحليل معادلة البطالة أو ارتفاع المستوى العام للأسعار أمراً في غاية الأهمية، وذلك لأن الاختلال في سوق العمل لا يؤدي لارتفاع معدلات البطالة بصورة مباشرة، وإنما يحتاج إلى مدة زمنية حتى ترتفع معدلات البطالة، وكذلك الحال مع تغير الناتج المحلي الإجمالي، أو الإنتاج في القطاعات السلعية لا يؤثر مباشرة في البطالة أو بالمستوى العام للأسعار، أي لا يؤثر في سلوك الأفراد والحكومات بصورة مباشرة وفورية، وإنما يستدعي مدة زمنية معينة حتى تظهر أثاره بشكل واضح، وذلك للأسباب الآتية[1]: أ- العوامل السيكولوجية ؛ ب- العوامل التكنولوجية ؛ ت- العوامل القانونية

4-1- اختبار جذر الوحدة United Root tests

يسعى هذا الاختبار إلى الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة الذكر خلال مدة الدراسة، والتأكد من سكونها وتحديد رتبة تكامل المتغيرات بصورة إجمالية، من خلال اختبار (ADF) واختبار (PP). ولغرض اختبار الفروض الآتية[2]:

1. فرضية العدم: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية

$$H_0 : \phi = 1$$

2. الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلاسل الزمنية $(H1: \emptyset < 1)$

ويوضح الجدولين (3) و (4) نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لكل متغيرات الانموذج كما في أدناه :

[1] د. عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004، ص 520.

[2] السيد متولي عبد القادر، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن: إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews6، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة، شبرا الخيمة – مصر، 2007، ص 3.

- إن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كافة غير مستقرة جميعها في حالة وجود ثابت، أو ثابت واتجاه عام، أو من دون ثابت واتجاه في حالة المستوى، أي إنها غير مستقرة I(0)، فيمكن اعتبارها غير متكاملة في المستوى.

- إن السلاسل الزمنية تكون مستقرة جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها، وتكون السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعاً مستقرة في الحالات والمستويات جميعاً أي ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$.

نستنتج من ذلك إن السلاسل الزمنية كافة تكون مستقرة في الحالات جميعاً (ثابت فقط، أو ثابت واتجاه عام، أو من دون ثابت واتجاه عام) وعند المستويات جميعاً (1 %، 5 %، 10 %)، بعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات جميعاً كما في الجدول (4)، أي إن السلاسل الزمنية كافة متكاملة من الدرجة $I(1)$ نفسها، وهو أمر ينسجم ومنطق النظرية القياسية، التي تفترض إن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، وبناءً على النتائج السابقة في اختبارات (Unite Root)، يبين إمكانية بناء أنموذج متعدد من المتغيرات يتصف بالاستقرار، وإمكانية تحليل انحدار هذا النموذج ولا يكون هذا الانحدار زائفاً.

الجدول (3)

نتائج اختبار (ADF) ديكي فوللر الموسع واختبار فيلبس بيرون (PP)

(Level Test)

Test PP			Test ADF			Var	
None	Intercept& Trend	Individual Intercept	None	Intercept& Trend	Individual Intercept		
2.669359–	4.416345–	3.752946–	2.669359–	4.416345–	3.752946–	1%	LNY
1.956406–	3.622033–	2.998064–	1.956406–	3.622033–	2.998064–	5%	
1.608495–	3.248592–	2.638752–	1.608495–	3.248592–	2.638752–	10%	
1.150299–	2.182777–	0.584546–	1.150299–	2.182777–	0.584546–	T - statistic	
2.679735–	4.467895–	3.788030–	2.679735–	4.616209–	3.788030–	1%	LN X1
1.958088–	3.644963–	3.012363–	1.958088–	4.630262–	3.012363–	5%	
1.607830–	3.261452–	2.646119–	1.607830–	3.710482–	2.646119–	10%	
1.152313–	1.972885–	0.488064–	1.292911–	3.297799–	0.215156–	T - statistic	
2.669359–	4.416345–	3.752946–	2.669359–	4.416345–	3.752946–	1%	LN X2
1.956406–	3.622033–	2.998064–	1.956406–	3.622033–	2.998064–	5%	
1.608495–	3.248592–	2.638752–	1.608495–	3.248592–	2.638752–	10%	
0.099667–	1.188457–	1.028203–	0.099667–	0.943667–	1.028203–	T - statistic	
2.669359–	4.416345–	3.752946–	2.669359–	4.440739–	3.752946–	1%	LNX3
1.956406–	3.622033–	2.998064–	1.956406–	3.632896–	2.998064–	5%	
1.608495–	3.248592–	2.638752–	1.608495–	3.254671–	2.638752–	10%	
0.483070–	2.074801–	1.944012–	0.483070–	2.800349–	1.751026–	T - statistic	
2.636901–	4.262735–	3.646342–	2.636901–	4.262735–	3.646342–	1%	LNX4
1.951332–	3.552973–	2.954021–	1.951332–	3.552973–	2.954021–	5%	
2.918278	1.184022–	1.169589–	2.244168	1.988185–	1.111949–	T - statistic	

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS6

الجدول (4)

نتائج اختبار(ADF) ديكي فوللر الموسع واختبار فيلبس بيرون (PP)

(1st difference test)

Test PP			Test ADF			Var	
None	Intercept& Trend	Individual Intercept	None	Intercept& Trend	Individual Intercept		
2.67429–(*)	4.440739–	3.769597–(*)	2.674290–(*)	4.440739–(*)	3.769–(*)	1%	LNY
1.95720–(*)	3.63289–(*)	3.004861–(*)	1.957204–(*)	3.632896–(*)	3.0048–(*)	5%	
1.60817–(*)	3.25467–(*)	2.642242–(*)	1.608175–(*)	3.254671–(*)	2.6422–(*)	10%	
3.790340–	3.803923–	3.840875–	3.782779–	3.822564–	3.835467–	T – statistic	
2.6857–(*)	2.96903–(*)	3.808546–	2.68571–(*)	2.953784–(*)	3.808546–	1%	LN X1
1.95907–(*)	3.65844–(*)	3.020686–(*)	1.959071–(*)	3.658446–(*)	3.0206–(*)	5%	
1.60745–(*)	3.26897–(*)	2.65013–(*)	1.607456–(*)	3.268973–(*)	2.6504–(*)	10%	
2.859500–	4.498307–	3.032211–	2.859500–	4.498307–	3.024492–	T – statistic	
2.67429–(*)	4.44073–(*)	3.769597–(*)	2.674290–(*)	2.992827–(*)	3.769–(*)	1%	LN X2
1.95720–(*)	3.63289–(*)	3.004861–(*)	1.957204–(*)	3.658446–(*)	3.0048–(*)	5%	
1.60817–(*)	3.25467–(*)	2.642242–(*)	1.608175–(*)	3.268973–(*)	2.6422–(*)	10%	
3.978210–	5.054129–	4.014548–	3.983016–	4.498307–	4.017220–	T – statistic	
2.6729–(*)	4.440739–	3.769597–(*)	2.674290–(*)	4.440739–	3.7695–(*)	1%	LNX3
1.95720–(*)	3.63289–(*)	3.004861–(*)	1.957204–(*)	3.632896–(*)	3.0048–(*)	5%	
1.60817–(*)	3.25467–(*)	2.642242–(*)	1.608175–(*)	3.25461–(*)	2.642–(*)	10%	
3.917186–	3.920050–	3.824834–	3.911303–	3.936934–	3.818561–	T – statistic	
(*)-2.639210	(*)-4.273277	(*)-3.653730	(*)-2.639210	(*)-4.273277	(*)-3.653730	1%	LNX4
(*)-1.951687	(*)-3.557759	(*)-2.957110	(*)-1.951687	(*)-3.557759	(*)-2.957110	5%	
(*)-1.610579	(*)-3.212361	(*)-2.617434	(*)-1.610579	(*)-3.212361	(*)-2.617434	10%	
-3.530335	-4.540103	-4.653031	-5.298664	-6.183811	-6.159839	T – statistic	

المصدر:

- من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS6

(*)- تشير الى معنوية المتغير

2-4- اختبار مدد الإبطاء المثلى

اختبار مدد الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات الخاصة في الأنموذج بالاعتماد على المعايير الأربعة (FPE,AIC, SC, H-Q) كما في أدناه[1]:

الجدول (5)

تحديد المدة المثلى للإبطاء في أنموذج البطالة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X1 X2 X3 X4
Exogenous variables: C
Date: 12/26/14 Time: 16:31
Sample: 1990 2013
Included observations: 20

Lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-378.0770	NA	2.98e+10	38.30770	38.55663	38.35629
1	-292.7094	119.5146*	78354097*	32.27094*	33.76454*	32.56250
2	-264.4448	25.43814	1.02e+08	34.944480	34.68274	32.47902*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر:

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIWS6

وفقاً للاختبارات التي يتضمنها الجدول أعلاه، فان أربعة اختبارات (LR , FPE ,AIC ,SC) تعطي أقل قيمة في مدة الإبطاء الأولى وهذا يعني ان المدة المثلى للإبطاء هي المدة الزمنية الأولى.

[1] PESARAN, Y. SHIN & J. SIMTH, Bound testing Approaches to the analysis of level Relationships, journal of Applied Econometrics, vol (16), 2001, p 289 .

3-4- تقدير معادلة البطالة في الأمد القصير وفق أنموذج (ARDL)

جرى تقدير معلمات المتغيرات للأنموذج القياسي المستخدم في الأجل القصير ،إذ قمنا باختبار الدالة ذات التقدير للمتغيرات الأكثر معنوية، واختيرت الدالة اللوغاريتمية لأنها مثلت الأنموذج أفضل تمثيل كما يلي في صورته الكاملة:

الجدول (6)

مقدرات معادلة البطالة في الأجل القصير وفق أنموذج (ARDL)

Dependent Variable: D(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/14 Time: 16:38				
Sample (adjusted): 1992 2012				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.924566	1.174102	0.787467	0.4476
D(X1(-1))	0.526380	0.134850	3.903459	0.0025
D(X2(-1))	0.071853	0.091246	0.787458	0.4476
D(X3(-1))	-0.010130	0.011953	-0.847480	0.4148
D(X4(-1))	0.082229	5.698329	0.014430	0.9887
Y(-1)	0.706514	0.466907	1.513180	0.1584
X1(-1)	-0.029141	0.173665	-0.167798	0.8698
X2(-1)	0.146442	0.050508	2.899385	0.0145
X3(-1)	-0.010125	0.003549	-2.852559	0.0157
X4(-1)	-0.159761	6.424143	-3.024869	0.0406
R-squared	0.872127		Mean dependent var	-1.273164
Adjusted R-squared	0.785686		S.D. dependent var	6.132174
S.E. of regression	3.947112		Akaike info criterion	5.889599
Sum squared resid	171.3766		Schwarz criterion	6.386991
Log likelihood	-51.84079		Hannan-Quinn criter.	5.997546
Durbin-Watson stat	2.540635		Prob(F-statistic)	0.0000
F-statistic	10.165228			

المصدر:

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIWS6

جرى اختيار الصيغة اللوغاريتمية كأفضل صيغة مثلت الدالة في الأجل القصير، وعكست قيمة (t) المحسوبة معنوية بعض المتغيرات، كما قدرت قيمة (R^2) بنحو (0.87) وهي نسبة ما فسرته المتغيرات المستقلة التوضيحية في المتغير التابع المتمثل بالبطالة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، إلا أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها الأنموذج تؤثر بنسبة (0.13)، وتبين من (F) المحسوبة أنها معنوية للدالة بصورة عامة، أما ما يتعلق بقيمة (D.W) والبالغة (2.5) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

يُعد استخدام التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة بالبطالة في الاقتصاد العراقي من الاتجاهات التي توصي بها المفاهيم الاقتصادية ،فقد تبين أن البطالة (Y) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2013)، تتأثر بأربعة متغيرات هيكلية فحسب، وهي اختلال الهيكل الإنتاجي من الفرق الأول ومتباطئ زمنيا بمدة واحده ((D(X1(-1) فكان تأثيره طردياً، إذ أن كل تغير فيه بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار (0.52)، والمتغير الثاني المؤثر في دالة البطالة هو الانكشاف الاقتصادي المتباطئ زمنياً، الذي يؤثر بشكل طردي بحيث أن كل تغير في ((X2(-1) بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار (0.14)، والمتغير الثالث يتمثل في اختلال سوق العمل الذي يؤثر سلباً في البطالة، أي ان كل تغير في ((X3(-1) يؤدي إلى تغير البطالة بمقدار (0.01-)، أما المتغير الأخير الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ((X4(-1) الذي يؤثر بشكل عكسي في معدل البطالة، بحيث أن كل تغير بمقدار مرة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار المرونة البالغة (0.15).

تفسير النتائج القياسية في الاجل القصير

أ- إن المنطق الاقتصادي يشير إلى أن (X_1) والمتمثل باختلال الهيكل الإنتاجي، تربطه علاقة طردية بالمتغير المعتمد في الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد على القطاع الخدمي بشكل كبير في تشغيل الأيدي العاملة، وقد ظهرت العلاقة الموجبة ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه عند تغير الاختلال في الهيكل الإنتاجي بمقدار مرة واحدة، فأن البطالة تزداد بمقدار المرونة البالغة (0.52)، وهذا يعزز النتيجة التي توصل إليها الباحث بأن الاقتصاد العراقي يعاني اختلالاً في هيكله الإنتاجي (الإنتاج أقل من التشغيل)، لذلك يعتمد على قطاعات الخدمية والتوزيعية في تشغيل الأيدي العاملة، أي إن القطاعات

الإنتاجية لا تسهم في زيادة الطلب على عوامل الإنتاج عندما تعاني من اختلال ومن ثم يقل الطلب على الأيدي العاملة وتزداد البطالة بسبب الاختلال.

ب- عززت إشارة المعلمة (X_2) المتمثلة بالانكشاف الاقتصادي التي تبين العلاقة الايجابية بين الانكشاف الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي، إذ إن زيادة الانكشاف الاقتصادي بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى ارتفاع البطالة بمقدار (0.14)، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية التي تفترض إن زيادة الاستيرادات من الخارج تعني عدم قدرة المنتج المحلي على منافستها في الداخل، ومن ثم يعني توقف الإنتاج المحلي الذي يؤدي إلى قلة الطلب على عوامل الإنتاج وقلة تشغيل الأيدي العاملة المحلية وارتفاع نسب البطالة من خلال الاعتماد على الاستيرادات من السلع والخدمات.

ت- أما إشارة المعلمة (X_3) تمثل الاختلال في سوق العمل العراقية، التي لا تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فتبين العلاقة السلبية إذ بلغ معامل المرونة (0.01-)، مما يعني ذلك ان اختلال سوق العمل بمقدار مرة واحدة سوف يودي إلى انخفاض البطالة بالمقدار المذكور للمرونة، وذلك يعني إن زيادة العرض تؤدي إلى تخفيض الأجور وزيادة الارباح فتكون حافزاً لزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب على العمل، أو تبين العلاقة استجابة ضعيفة ويمكن إن تفَسر بأن التوظيف في الاقتصاد العراقي لا يعتمد على العرض والطلب في سوق العمل، وإنما المحسوبية وسياسة التوظيف المركزي وإلى غيرها من أشكال الفساد الاداري .

ث- يبين المتغير المستقل الأخير (X4) الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة عكسية بين الناتج والبطالة، وهي حالة طبيعية إذ أن زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة الطلب على عوامل الإنتاج وفي مقدمتها الأيدي العاملة فتقل البطالة، إذ أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار (0.15).

لذا إن معاملات المتغيرات تؤكد بأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد يعاني اختلالاً هيكلياً في بنيانه الاقتصادي، وعلاقاته بالعالم الخارجي، فضلاً عن الاختلال في سوق العمل.

4-4- اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test sin ARDL

يكشف هذا الاختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، إذ تبين النماذج القياسية وفقاً لنظرية التكامل

المشترك في حالة عدم وجود تكامل مشترك، فأن العلاقات التوازنية بين المتغيرات تبقى لا تعكس النتائج المرجوة ومثاراً للشك.

يتمثل تقدير أنموذج (ARDL) بوساطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الخطوة السابقة لمعرفة العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات، الذي يتمثل في الغاء متغيرات الفروق الأولى لأي متغير، لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ولا يتضمن الاتجاه لأنه غير معنوي في الأجل القصير، ويعتمد اختبار (Co-integration) على فرضيتين[1].

الفرضية الأولى: فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تتمثل في الآتي:

$$H_0: C_6 = C_7 = C_8 = C_9 = C_{10} = 0$$

الفرضية الثانية: الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التي تتمثل بالآتي:

$$H_1: C_6 \neq C_7 \neq C_8 \neq C_9 \neq C_{10} \neq 0$$

إذ أن ($C_6, C_7 \ldots\ldots C_{10}$) تمثل معاملات المتغيرات المتباطئة لمدة واحدة، تدخل في اختبار المعنوية المشتركة بوساطة اختبار (Wald test) الذي نحصل من خلاله على إحصائه (F) المحسوبة التي يمكن مقارنتها بـ (F^*) الجدولية المحسوبة من (Pesaran) الموجودة في الجدول في الملاحق (1) .

[1] علي عبد الزهرة حسن، استعمال اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) في تأثير المساحة المزروعة والأسعار في إنتاج الرز في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص 33.

الجدول (7)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار (wald)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.882136	(5, 11)	0.0431
Chi-square	13.91068	5	0.0162
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value		Std. Err.
Y(-1)	0.706514		0.466907
X1(-1)	-0.029141		0.173665
X2(-1)	0.146442		0.050508
X3(-1)	-0.010125		0.003549
X4(-1)	-0.159761		0.424143
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر:

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIWS6

من خلال ما سبق جرى التوصل إلى الجدول (7) الذي يبين قيمة (F) المحسوبة، من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة التي مقدارها (3.88) في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام، مع قيمة (F) الجدولية لـ (Pesaran)، بحديها الأعلى والأدنى وبمستوى معنوية (0.05)، إذ أن الحد الأدنى (2.62) والحد الأعلى (3.79) مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وبذلك نستنتج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المراد اختبارها.

5-4- تقدير معادلة البطالة في الأجل الطويل وفق أنموذج (ARDL)

بعد أن تبين إن الأنموذج يتضمن التكامل المشترك بين المتغيرات التي يتضمنها الأنموذج، فأن ذلك يستلزم تقدير العلاقة الطويلة الأجل كما في المعادلة (7) من خلال تعويضها بالمتغيرات المدروسة لنحصل على النتائج الآتية[1]:

$$Y_t = u + \gamma t + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} B_i X1_{t-i} + \sum_{j=0}^{q2} \emptyset_j X2_{t-j} + \cdots + \sum_{j=0}^{qk} \emptyset_j Xk_{t-j} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(7)$$

الجدول (8)

نتائج تقدير دالة البطالة في الاجل الطويل

Dependent Variable: D(Y(-1))				
Method: Least Squares				
Date: 12/29/14 Time: 13:36				
Sample (adjusted): 1992 2012				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1(-1))	0.016835	0.032847	3.512548	0.0157
D(X2(-1))	-0.022164	0.018278	-4.212553	0.0441
D(X3(-1))	0.009859	0.000495	19.90769	0.0000
D(X4(-1))	-0.908708	0.927799	-2.979423	0.0429
C	-1.095371	0.236783	-4.626054	0.0003
E1(-2)	-0.033477	0.159223	-4.210251	0.0363
R-squared	0.921507		Mean dependent var	-1.256154
Adjusted R-squared	0.905343		S.D. dependent var	6.133119
S.E. of regression	0.963050		Akaike info criterion	2.997533
Sum squared resid	13.91198		Schwarz criterion	3.295968
Log likelihood	-25.47410		Hannan-Quinn criter.	3.062301
F-statistic	159.2278		Durbin-Watson stat	2.055634
Prob(F-statistic)	0.000000			

[1] المصدر نفسه، ص 26.

6-4- تفسير النتائج القياسية

تعبر الاختبارات الإحصائية التي يتضمنها الأنموذج عن معنوية الأنموذج وقدرته التفسيرية لظاهرة البطالة في الأجل الطويل، إذ يؤكد ذلك قيمة البواقي السالبة ومعنويتها، إذ أن قيمة (t) المحسوبة التي مقدارها (4.2-) أكبر من قيمة (t*) الجدولية في حديها والأدنى والأعلى اللذين مقدارهما (2.6- ،3.6-) كما في الملحق (2) الذي قدمه (بيسران)، إن القيمة المقدرة (2-)E1 تساوي (0.033-)، مما يعني إن (3 %) من البطالة في العام السابق يكون تصحيحه في السنة الحالية، لهذا ينظر بعض الاقتصاديين إلى مشكلة البطالة بأنها مشكلة هيكلية، وتتأثر بجانبين لهما الدور الكبير في ارتفاع معدل البطالة وانخفاضه: الأول يمثل الاختلال في سوق العمل المتكون من عرض العمل والطلب عليه الذي يؤثر في معدل البطالة ولكن بشكل ضعيف جداً، بحيث أن كل اختلال في سوق العمل (X_3) بمقدار مرة واحدة يؤدي الى زيادة البطالة بمقدار المرونة البالغة (0.009). والثاني يبين العرض الكلي والطلب الكلي، وذلك لأن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب الكلي، أي إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وعنصر العمل هو أحدها، وبالمنطق نفسه إن وجود معدلات مرتفعة من البطالة يعني قصور الطلب الكلي عن تشغيل عوامل الإنتاج، ومن ثم فأن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة التشغيل ويزداد الطلب على عنصر العمل فتقل البطالة، ولكن عندما تكون الزيادة في الطلب الكلي موجهة إلى الإنفاق الاستهلاكي، ولم تقابلها زيادة في الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي. أي أن كل تغير في الهيكل الإنتاجي (X_1) بمقدار مرة واحدة يؤدي إلى تغير في معدل البطالة بمقدار (0.01) التي تمثل مرونة المتغير (X_1)، فضلاً عن عدم كفاية الإجراءات المالية والضريبية والإعانات المالية المشجعة لحفز الإنتاج والإنتاجية، وتشجيع الصناعات التي تسهم في استحداث فرص عمل جديدة للعاطلين، فتكون الزيادة في الطلب المحلي التي لا يمكن اشباعها من الإنتاج المحلي الذي يعاني من الاختلالات، يتوجه الطلب إلى السلع المستوردة من الخارج، فيزداد نشاط التجارة الخارجية وتزداد علاقاتها التشابكية بالقطاعات الأخرى ذات الصلة فتسهم في تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل التي تقبل بأجور منخفضة، بسبب زيادة عرض العمل، فيكون كل اختلال في هيكل التجارة الخارجية (X_2) بمقدار مرة واحدة يؤدي انخفاض البطالة بمقدار المرونة البالغة (2%).

فضلاً عن الأزمات السياسية والحروب والكوارث والقلاقل الاجتماعية كالصراعات الطبقية، أو الصراعات العنصرية، أو الإقليمية، أو الحرب الطائفية، فأن الحروب والأزمات السياسية والاجتماعية تؤدي إلى توقف الأفراد عن التعلم واكتساب المهارات والخبرات التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي (متغير داخلي)، لأن التعلم يحتاج إلى درجة من الأمن والسلام والاستقرار، وهذه الأزمات والحروب تحول دون توفر الأمن والاستقرار، فكانت النتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات السلعية فكان تأثير الناتج المحلي الإجمالي (X_4) بشكل سلبي، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي إذ أن كل انخفاض في (X_4) بمقدار مرة واحدة في الاقتصاد العراقي، يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بمقدار (0.90) في الأجل الطويل أو بالعكس، وبهذا فأن نسبة كبيرة من البطالة بسبب الاختلال بين العرض والطلب على عوامل الإنتاج التي تنعكس في الناتج المحلي الإجمالي، وتكون النتيجة عدم الاتساق بين عرض العمل والطلب عليه.

5- الاستنتاجات والتوصيات

عند تحليل مشكلة البطالة الناتجة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، يرى الباحثان إن هناك مجموعة استنتاجات وتوصيات وهي كما في أدناه:

5-1- الاستنتاجات

أ- تحدث البطالة في الاقتصاد العراقي بسبب الاختلال في التوزيع الاستثماري الموجه إلى قطاع النفط الخام الذي يعتمد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال. عند تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي وفقاً لتصنيفها إلى القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع النفطي، والقطاع الخدمي، إذ يتميز الأول والثاني بانخفاض الإنتاجية، على الرغم من إن هذين القطاعين يستوعبان نسبة كبيرة من الأيدي العاملة المنخفضة الإنتاجية، هذا قد يعود إلى قلة الإنفاق الاستثماري، واعتماد طرق تقليدية في الإنتاج، أما القطاع الثالث (النفطي) هو قطاع منتج يسهم بنسبة كبيرة من الإنتاج المحلي الإجمالي يعتمد على إنتاج النفط الخام وتصديره، وتخصص له مبالغ استثمارية كبيرة، أما القطاع الأخير (الخدمي) الذي يشكل القاعدة العريضة لاستيعاب الأيدي العاملة المنخفضة الإنتاجية، وكذلك الحال ينخفض فيه الانفاق الاستثماري.

ت- إن النظام التعليمي في شكله الحالي لا يزود الأفراد بالمهارات المطلوبة التي تتناسب والوظائف المتوفرة، ومن ثم تزداد الفجوة بين المتعلمين والعاملين.

ث- في ظل سلم الرواتب الجديد بعد تغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003، أزداد الحافز للتعليم من أجل العمل في القطاع العام على النحو الذي أدى إلى نمو الخريجين من الاقسام والتخصصات الانسانية، بشكل يفوق كثيراً معدلات نمو فرص العمل في الاقتصاد العراقي وبذلك أصبح الخريجون أكثر عرضة للبطالة.

ج- اختلال هيكل التجارة الخارجية، باعتبار إن الاستيرادات متنوعة استهلاكية وإنتاجية واستثمارية، في حين إن هيكل الصادرات يقتصر على سلعة واحدة من المواد الأولية غير المصنعة، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة في قطاعي الزراعة والصناعة الخدمات في آن واحد مما يعني إن البطالة في الاقتصاد العراقي هي بطالة هيكلية وتحدث كالآتي:

- أسهم الانفتاح الاقتصادي الكبير على العالم الخارجي بإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة، وبأسعار مدعومة من الدول المصدرة، فنتج عن ذلك عدم قدرة المنتج الزراعي العراقي على المنافسة بسبب ارتفاع التكاليف الزراعية، فأدى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، بحيث أدت الهجرة إلى المدينة إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها وذلك لعدم قدرة القطاع الصناعي والخدمي على استيعاب الأيدي العاملة.

- إن أحادية الاقتصاد واعتماده على الصادرات النفطية الخام لحق الضرر بالاقتصاد العراقي، وتعرض للإصابة بالمرض الهولندي وجعل من كل القطاعات الاقتصادية غير منتجة، تعتمد على التخصيصات من الميزانية الاتحادية، فانتشرت البطالة السافرة في المجتمع، والبطالة المقنعة في القطاع العام.

خ- إن الاختلال الهيكلي في البنيان الاقتصاد أسهم في خلق ظاهرة معقدة ومركبة تتكون من البطالة الناشئة عن عدم قدرة القطاع الزراعي والصناعي على استيعابها، أو زيادة الطلب عليها من خلال زيادة الإنتاج، فضلاً عن إن القطاع النفطي يعتمد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال، ومن ثم لم يسهم هو الأخر في امتصاص البطالة الموجودة من خلال انشاء صناعة تكرير النفط الخام.

ح- يُعد اختلال هيكل التجارة الخارجية بوصف إن الاستيرادات متنوعة استهلاكية وإنتاجية واستثمارية، في حين إن هيكل الصادرات يقتصر على سلعة واحدة من المواد

الأولية غير المصنعة، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة في قطاعي الزراعة والصناعة والخدمات، وذلك لعدم القدرة على المنافسة للسلع الاجنبية.

د- يعتبر نمو الطلب الكلي للعمالة بصورة بطيئة نتيجة عوامل عديدة منها ضعف معدلات الاستثمار وارتفاع معدل نمو السكان، وانخفاض مستويات الإنتاج بل اختفاؤها في القطاعات الإنتاجية باستثناء القطاع الاستخراجي الذي لا يشكل سوى نسبة ضئيلة في الطلب على العمالة، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل وظهور البطالة .

ذ- غياب الانسجام والتوافق بين مخرجات التعليم من جانبها النوعي مع مستلزمات التوسع في حجم التشغيل المنتج في القطاعات الاقتصادية المتقدمة، فضلاً عن أن هذه المخرجات لم تستطع استيعاب التطورات التقنية السريعة الجارية في العالم، ولاسيما إن منظومة التعليم في العراق تعمل على تخريج أعداد كبيرة من المتخصصين في الجوانب الإنسانية والنظرية والأدبية، مما يؤدي إلى تعطيل جزء من هذه الفئة المتعلمة، وغالباً ما تضطر الدولة إلى تعيينهم في الأجهزة الحكومية، مما يعني أن التشغيل في دوائر الدولة لا يمثل دالة لحجم الانجاز المستهدف بل يمثل دالة لمخرجات المنظومة التعليمية، وهذه نتيجة خطيرة من الناحية الاقتصادية، تعكس غياب التخطيط على المستويين الاقتصادي والتربوي.

ر- إن معاملات المتغيرات للأنموذج القياسي لدالة البطالة تؤكد ان الاقتصاد يعاني اختلالاتاً هيكلية في بنيانه الاقتصادي، وعلاقاته بالعالم الخارجي، فضلاً عن الاختلال في سوق العمل، وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي الذي لا يؤثر في البطالة ولم يكن متغيراً معنوياً فيها.

2-5- التوصيات

أ- خلق نوع من المواءمة والاتساق بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل (الطلب على العمل)، عن طريق القيام بالدراسات والبحوث التحليلية التي تشرف عليها الأجهزة المختصة لتغطية حاجة السوق من الخبرات والكفاءات المطلوبة بعد الاصلاح الاقتصادي والعمل على إيجاد فرص عمل للخريجين بما يلائم اختصاصاتهم ومهاراتهم طبقا لآليات تشغيل جديدة تأخذ المعطيات الاقتصادية المستجدة دولياً بدلاً من المعطيات السياسية.

ب- استمرار الإنفاق على التعليم واستقراره، من خلال حجم الإنفاق المخصص للتعليم من حجم الميزانية العامة، مع مراعاة أن تكون هذه الزيادة موازية ومواكبة للزيادة في أعداد الطلبة الملتحقين للمراحل التعليمية جميعاً، كما يجب أن تتنوع مصادر تمويل الإنفاق على التعليم وعدم اقتصارها على الميزانية العامة فقط.

ت- ضرورة تظافر جهود الوزارات والجهات المختصة كافة في مجال توفير المعلومات التفصيلية المتعلقة بظاهرة البطالة بما يكفل وضع الخطط والحلول اللازمة لمعالجتها بالاستناد إلى الأسس العلمية الصحيحة، مع توفر قاعدة بيانات وإحصاءات واسعة من خلال تنشيط مهام مكاتب العمل العائدة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتفعيلها، أو بناء مركز وطني يكون بنك معلومات لسوق العمل.

ث- ضرورة مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والتحول من اقتصاد يعتمد على النفط بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنويع الاقتصاد وتنمية القطاعات الإنتاجية (الزراعي، والصناعي) وباستخدام الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة.

ج- تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، للنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية بهدف تنوع مصادر الدخل والتخلص من الآثار السلبية للريع النفطي (المرض الهولندي)، وتحويل النفط الناضب إلى اصول إنتاجية متجددة وليس إنفاقه في مجال النفقات الاستهلاكية الجارية.

ح- إصلاح قدرات القطاع الخاص وتنميتها وتقديم الدعم له وتنظيم نشاطه وتوسيعه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله، لأجل استقراره وطمأنته لغرض تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب في إقامة مشاريعهم، أو الشراكة مع القطاع العام، لغرض استقطاب أعداد كبيرة من العاطلين وبمختلف المهن والاختصاصات والمستويات العلمية.

خ- اعتماد سياسة نقدية مناسبة بهدف امتصاص آثار الريع على سعر الصرف، لأن تصرف البنك المركزي في للمدة الثانية بعد عام 2003 ذهب بأتجاه فعل الريع نفسه ولم يعالجه، مما أنعكس على زيادة الإنفاق على السلع المستوردة، الذي يمثل تسرباً للاقتصاد وخسارة الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية، بمعنى آخر تفعيل أدوات السياسة النقدية وخصوصاً غير المباشرة، لأنها

تعطي لصانع القرار المرونة بصورة أكبر في توجيه الائتمان والموارد في ضوء الخطط الموضوعة.

د- يعتبر إصلاح النظام الضريبي ضرورة لمعالجة الاختلال في الهيكل الإنتاجي واختلال هيكل الصادرات، بهدف تخفيف المشكلات المتعلقة بمنافسة السلع المستوردة، إذا ما توفر الإنتاج المحلي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك بإتباع سياسة حماية تتناسب وقدرة الجهاز الإنتاجي بهدف الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية وليس لأهداف تمويلية فقط .

ذ- اعتماد السياسة المالية التوسعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للمشكلة (توجيه الإنفاق للقطاعات السلعية)، لأن ذلك سوف يضمن تقليل البطالة وزيادة الدخول التي يحصل عليها مالكو عوامل الإنتاج، فيكون التوسع بالإنفاق من النوع المحمود الذي يتجه لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتوسع البنى التحتية، في الوقت الذي يجب إن تكون السياسة النقدية توسعية بأدوات نوعية لتعاضد السياسة المالية التوسعية من خلال خفض سعر الفائدة للقروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية .

قائمة المصادر

1. انمار أمين حاجي، وآخرون، الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2002.
2. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1999.
3. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (6)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، 2009.
4. توبين ميريديث، الفيل والتنينين صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد (359)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009.
5. جمال داود سلمان، البطالة تعرقل التنمية وتؤدي الى انتشار الجريمة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(26)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001.
6. جيمس جوارتيني، ريجارد ستروب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، ترجمة: د. محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض ، 1988.
7. رزاق ذياب شعيب، واقع البطالة في العراق (2003-2009)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (6)، جامعة واسط، نيسان 2012.
8. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك الكتاب الثاني، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982.
9. السيد متولي عبد القادر، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن: اطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews6، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة، شبرا الخيمة – مصر، 2007.
10. صاولي مراد، د. بن جلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية، جامعة قالمة، 3 ديسمبر 2012.
11. طالب حسين نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991.
12. عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004 .

13. علي عبد الزهرة حسن، استعمال أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) في تأثير المساحة المزروعة والأسعار في إنتاج الرز في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.
14. كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، أيلول 2011.
15. مالكوم جبلز، وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: د. طه عبدالله منصور، د. عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 1995.
16. محمد حسين باقر، نماذج الاقتصاد الكلي في تهيئة مؤشرات الخطط الخمسية، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، دراسة رقم 293، بغداد، 1985.
17. محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة 2003-2006، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (4)، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة واسط، 2011.
18. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: د. محمود حسن حسني، د. محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009.

19-linda Levine, The increase in unemployment, Sine 2007, Is it cyclical or structural, January 24, 2013.

20-PESARAN , Y. SHIN & J. SIMTH, Bound testing Approaches to the analysis of level Relationships, journal of Applied Econometrics, vol (16), 2001.

21- Richard A. Brecher and zhigichen .unemployment of skilled and unskilled labor in an open economy international trade, migration and outsourginy .Canada, September 2008.

الملحق (1)

Table CI( ): Case III : Unrestricted intercept and no trend

K	0.100		0.050		0.025		0.010	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
0	6.58	6.58	8.21	8.21	9.80	9.80	11.79	11.79
1	4.04	4.78	4.94	5.73	5.77	6.68	6.84	7.84
2	3.17	4.14	3.79	4.85	4.41	5.52	5.15	6.36
3	2.72	3.77	3.23	4.35	3.69	4.89	4.29	5.61
4	2.45	3.52	2.86	4.01	3.25	4.49	3.74	5.06
5	2.26	3.35	2.68	3.79	2.96	4.18	3.41	4.68
6	2.12	3.23	2.45	3.61	2.75	3.99	3.15	4.43
7	2.03	3.13	2.32	3.50	2.60	3.84	2.96	4.26

الملحق (2)

Table CI( ): Case V : Unrestricted intercept and Unrestricted trend

k	0.100		0.050		0.010	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
0	−3.13	−3.13	−3.41	−3.41	−3.96	−3.97
1	−3.13	−3.40	−3.41	−3.69	−3.96	−4.26
2	−3.13	−3.63	−3.41	−3.95	−3.96	−4.53
3	−3.13	−3.84	−3.41	−4.16	−3.96	−4.73
4	−3.13	−4.04	−3.41	−4.36	−3.96	−4.96
5	−3.13	−4.21	−3.41	−4.52	−3.96	−5.13
6	−3.13	−4.37	−3.41	−4.69	−3.96	−5.31
7	−3.13	−4.53	−3.41	−4.85	−3.96	−5.49

Measuring the impact of structural disruption on unemployment in Iraq (1990-2013)

Asst. Prof. Dr. Sami Obiad Mohmmed Asst. Lecturer. Zahid Qasim Bedan
Faculty of Administration & Economics
University of Basrah University of Misan

Abstract:

An Unemployment counts one of the most serious problems that faces the Iraq economy, Where it has been recorded high averages (four folds or more) of the normal average of the unemployment .The Unemployment was the main reason of occurrence and rise of the unemployment averages inveterate structural imbalance that comes from the output structure, imbalance of trade and imbalance of business markets in Iraq. By using (ARDL) model discerns that there is a long-run co-integrations between independent and dependent variables. (ARDL) model explained the effect and morale of variables and its flexibility degree. The study has been concluded with some recommendations and conclusions.

Keywords:

Structural Imbalance, Unemployment, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), Sect oral Unemployment, Cyclical unemployment.